Document: EB 2016/118/R.3
Date: 11 August 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الثانية والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل للصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21-22 سبتمبر/أيلول 2016

للعلم

محاضر الدورة الثانية والتسعين للجنة التقييم

1- تغطي هذه المحاضر المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثانية والتسعين المنعقدة بتاريخ 21 يونيو/حزيران 2016.

2- بعد موافقة لجنة التقييم على هذه المحاضر، سيتم تداولها مع المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر، وفرنسا، والهند (رئيس اللجنة)، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج، وسويسرا. كما حضرتها الصين بصفة مراقب. كما حضر هذه الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائبة الرئيس المساعدة لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى؛ ومدير لبرنامج قطري من الشعبة؛ ومديرة شعبة آسيا والمحيط الهادي؛ ومدير لبرنامج قطري من الشعبة؛ ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والوسطى؛ ومدير لبرنامج قطري من الشعبة؛ والقائمة بأعمال مكتب سكرتير الصندوق وغيرهم من موظفي الصندوق.

4- وحضر الدورة أيضا ممثلون عن إدارة منظمة الأغذية والزراعة وموظفون فيها، وذلك أثناء مناقشات تقرير التقييم التجميعي المشترك عن انخراط منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في تنمية المراعي.

5- كما استفادت اللجنة من مشاركة الدكتور Abreha Ghebrai Aseff، الوزير المفوض ونائب المندوب الدائم لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في الصندوق، بشأن المناقشات التي جرت حول تقييم البرنامج القطري في إثيوبيا، ومعالي السيد Ismaila Sanyang، وزير الزراعة في جمهورية غامبيا الإسلامية، بشأن البند المخصص لتقييم البرنامج القطري لغامبيا.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

6- ضمّ جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم البرنامج القطري لجمهورية غامبيا الإسلامية؛ (4) تقييم البرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛ (5) تقدير أداء مشروع برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكسيا وشانسكي في الصين؛ (6) التقييم التجميعي للأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب؛ (7) التقييم التجميعي المشترك لانخراط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق في تنمية المراعي؛ (8) المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2017؛ (9) مسائل أخرى.

7- وأشار رئيس اللجنة إلى إعادة ترتيب بعض البنود على جدول الأعمال لتمكين بعض موظفي الصندوق الرئيسيين، الذين هم في رحلات عمل، من المشاركة في مناقشة بنود أعمال مخصوصة عن طريق الفيديو. وبالتالي، ستناقش بنود جدول الأعمال على النحو التالي: (3) تقدير أداء مشروع برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكسيا وشانسكي في الصين؛ (4) تقييم البرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا

الديمقراطية الاتحادية؛ (5) المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2017؛ (6) تقييم البرنامج القطري لجمهورية غامبيا الإسلامية؛ (7) التقييم التجميعي للأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب؛ (8) التقييم التجميعي المشترك لانخراط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق في تنمية المراعي؛ (9) مسائل أخرى.

8- كما عدّل جدول الأعمال المؤقت ليتضمّن، تحت مسائل أخرى، مقترحا تقدم به مكتب التقييم المستقل لإدراج بند بعنوان الاتفاقية المعدلة للاتساق بين نظم وأساليب التقييم المستقل والتقييم الذاتي ليعرض على لجنة التقييم في دورتها المقررة في أكتوبر/تشرين الأول 2016. كما اقترحت هولندا بندا آخر يتعلق باسم اللجنة، وقد تم تعديل جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2016/92/W.P.1 ليتضمن هذين البندين تحت مسائل أخرى (سيتم نشره لاحقا كـ EC 2016/92/W.P.1/Rev.1). وتبنت اللجنة جدول الأعمال هذا.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لجمهورية غامبيا الإسلامية

9- ناقشت اللجنة تقييم البرنامج القطري لجمهورية غامبيا الإسلامية، الذي يغطي الفترة 2004–2014، كما هو مبين في الوثيقة EC 2016/92/W.P.2. وأحاطت علما بأن هذا التقييم القطري هو الأول الذي يجريه المكتب لغامبيا منذ بدء عمليات الصندوق عام 1982.

10- وصنف أداء حافظة المشروعات في جمهورية غامبيا الإسلامية على أنه مُرضٍ إلى حد ما فيما يتعلق بالأهمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغير مُرضٍ إلى حد ما فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة والأثر على الفقر الريفي والاستدامة والابتكار وتوسيع النطاق. وعبرت اللجنة عن شواغلها الجدية بشأن الإنجازات المحدودة للعمليات التي دعمها الصندوق. وأحاطت علما بأن هذا الأداء قد تأثر بضعف المؤسسات وتغيير الموظفين المتكرر مما لا يمكن التنبؤ به، والاعتماد بصورة مبالغ فيها على وزارة واحدة، وضعف الشراكات والبيئة السياساتية المتقلبة. وأعرب الأعضاء عن شواغلهم بأنه، وفي بعض الحالات، أدّت أنشطة الصندوق إلى نتائج معاكسة مثل زيادة أعباء النساء، وطلبوا إشرافا ملائما على العمليات.

11- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتلقي الإيجابي لجميع توصيات التقييم من قبل كل من إدارة الصندوق وحكومة غامبيا، والتزام الطرفين بإعداد استراتيجية قطرية جديدة، وإرساء شراكات قوية وشاملة، وتعزيز أداء إدارة المشروعات، وتحسين الاستدامة، وتعزيز الدعم لمسائل التمايز بين الجنسين كما ينعكس في الاتفاق عند نقطة الإنجاز الموقع.

12- واستجابة لتساؤل ورد من أحد الأعضاء فيما لو كان يتوجب على الصندوق أن ينظر في الانسحاب من غامبيا، أكدت إدارة الصندوق وأعضاء آخرون مجددا على أن مهمة الصندوق تتمثل في العمل في مثل هذه المناطق، والمساهمة في الحد من الفقر الريفي وبناء القدرات. وتمثل الشراكة القوية والإيجابية بين حكومة غامبيا والصندوق فرصة لاستمرار الانخراط. وشجع أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على إيجاد السبل الرامية إلى العمل بصورة أفضل وأكثر كفاءة في البيئات القطرية الصعبة.

13- وفيما يتعلق بالحضور القطري، وفيما لو كان سيحدث فرقا في حافظة غامبيا، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن البرنامج القطري لغامبيا سوف يدار من مكتب البرنامج القطري في داكار لضمان متابعة وثيقة وتنسيق أفضل مع الشركاء الذين يديرون عمليات في سياقات مشابهة.

14- وأثارت اللجنة مسألة سبب عدم تقييم حافظة غامبيا من قبل، ولماذا لم ينجم عن الإشراف إجراءات تصحيحية في وقت أبكر. وأوضح مكتب التقييم المستقل بأن تقييم البرنامج القطري قد تأخر لضمان الاتساق مع إعداد الاستراتيجية القطرية الجديدة. وأجابت الإدارة بأن ممارسة التقديرات الذاتية وخطط الأعمال تنفذ حاليا مع نظم إنذار مبكر متأصلة للمجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات.

15- وفيما لو كان بإمكان مكتب التقييم المستقل إجراء استعراض آخر للبرنامج القطري لغامبيا، ربما في غضون ثلاث سنوات، وكيف يمكن ضمان توفّر التغذية الراجعة في الوقت المناسب على وجه العموم بما يتجاوز استخدام إطار الانتقائية، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن ذلك جزء من أنشطة التقدير الذاتي التي تجريها الشعب الإقليمية في دائرة إدارة البرامج في الصندوق. ومن شأن مراجعة اتفاقية الاتساق أن تكون هامة لضمان معايير وتصنيفات موحدة بين التقديرات الذاتية والتقييمات المستقلة.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

16- ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2016/92/W.P.3، التي تتضمن تقييم البرنامج القطري لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. ويغطي هذا التقييم العمليات خلال الفترة 2008–2015، بما في ذلك الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، وأداء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

17- رحب أعضاء اللجنة بهذا التقييم، وشكروا مكتب التقييم المستقل على هذا التقييم الممتاز الذي أثار قضايا هامة، وأشاروا إلى النتائج الإيجابية بشكل واضح لأداء المشروعات، وبخاصة لجهود توسيع النطاق وللشراكات القوية مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الأخرى في البلاد. ويعكس هذا التقييم شراكة ناجحة بين الصندوق وإثيوبيا حيث صنف أداء الحافظة وأداء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على أنهما مرضيان. أما الأنشطة غير الإقراضية فكانت مرضية إلى حد ما.

18- وعبرت اللجنة عن تقديرها للتوصيات الواردة في هذا التقييم، ودعت البرنامج القطري للتركيز على مجالات مواضيعية أقل بهدف تعزيز جودة البرامج، واستخدام نهج برامجي للإقراض، وتشذيب التركيز على الأنشطة غير الإقراضية. كما أحاطت اللجنة علما أيضا بأن إدارة الصندوق والحكومة الإثيوبية قد وافقتا على النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها تقييم البرنامج القطري، وأثنت على تعهدهما بتنفيذ التوصيات كما هو وارد في الاتفاق عند نقطة الإنجاز الموقع بينهما. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأنه سيتم اقتناص التوصيات في تصميم برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية يعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول.

19- وخرجت اللجنة ببعض التعليقات حول التوصيات الواردة في آخر تقييم للبرنامج القطري والتي تتلخص في الحد من المجالات المواضيعية في الحافظة، والتطرق لعملية الرصد والتقييم الضعيفة. وطلبت إيضاحات إضافية حول كيفية قيام إدارة الصندوق بمعالجة التوصية الخاصة بإعداد نهج برامجي على المدى الطويل. واستجابت الإدارة بقولها إن التدخلات ومجالات التركيز قد تم الاتفاق عليها مع الحكومة، وأنه في هذه الحالة، سوف يركّز الصندوق على الري والتمويل الريفي وتنمية المراعي بغية تحقيق فعالية أكبر، كما سلّط التقييم الضوء عليه.

20- ورحبت اللجنة أيضا بالنتائج الإيجابية لتعميم قضايا التمايز بين الجنسين، وأكدت الإدارة على اتباع المنهجيات الأسرية في المشروعات ذات الصلة. وحول سؤال عن تسويق المنتجات الزراعية، أوضحت إدارة الصندوق بأنه، وفي حين أنه من غير المتوقع صياغة تدخل مخصوص بالتسويق، إلا أن الصندوق سوف يستثمر في الري في المناطق التي تتوافر فيه فرص الأسواق، كنقطة دخول للوصول إلى الأسواق. كذلك أكدت إدارة الصندوق أيضا على انخراط بعض مشروعات الصندوق في إثيوبيا بصورة نشطة في مبادرة إعادة تخضير البلاد.

21- وطلبت اللجنة أيضا المزيد من المعلومات حول كيفية تعزيز نظام الرصد والتقييم ليتمكن من اقتناص الدروس المستفادة، لكي يستنير به الحوار السياساتي بصورة أفضل، ولتشجيع إدارة الصندوق على تعزيز إدماج الدروس المستفادة في جميع مجالات التدخل. وسلطت إدارة الصندوق الضوء على أن الرصد والتقييم وإدارة المعرفة مجالان من المجالات التي تحظى باهتمام مستمر، وتبذل جهود لتعزيز هذين المجالين من خلال المزيد من الدعم التقني، والتعاون الوثيق الذي يوفره الحضور القطري، وأن هنالك خطة قيد الإنشاء لإيجاد منصة معرفية في إثيوبيا، ومن شأن ذلك أن يساهم في الحوار السياساتي ويضمن استدامة الفوائد.

22- وتساءلت اللجنة حول تمتع المكتب القطري بالقدرة على الإيفاء بجميع التوقعات ذات الصلة بحوار السياسات وإدارة المعرفة وغيرها من الأنشطة غير الإقراضية علاوة على الأنشطة الإقراضية. وأكدت إدارة الصندوق على أن التوقعات عالية، ولكن المكاتب القطرية التي تحظى باللامركزية قد كان لها حتى تاريخه أثر أكبر على الانخراط مع الحكومات وغيرها من الشركاء.

البند 5 من جدول الأعمال: تقدير أداء مشروع برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكسيا وشانسكي في الصين

23- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2016/92/W.P.4 الخاصة بتقدير أداء مشروع برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكسيا وشانسكي في الصين، واستجابة إدارة الصندوق عليها، وقد شكر أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على تقرير التقييم الجيد، وأحاطوا علما بأن هذا التقرير قد جرى في سياق بيان النوايا بين مكتب التقييم المستقل ووزارة المالية لدعم بناء القدرات على التقييم في الصين.

24- وتساءلت اللجنة عن القيمة المضافة للبرنامج الذي ساهم بصورة معتدلة في الحد الإجمالي من الفقر والحفاظ على البيئة في المناطق النائية والهشة بيئيا، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم المساهمات الحكومية الإجمالية. كذلك فقد تأثر أداء البرنامج سلبا بالفترة الزمنية الطويلة بين التصميم والتنفيذ، التي استغرقت 12 عاما، وبالانتشار الجغرافي الواسع للبرنامج على محافظتين و12 مقاطعة وعدد كبير من القرى.

25- ورحبت اللجنة باستجابة إدارة الصندوق لهذا التقدير الذي يشير إلى اتفاق الإدارة مع التوصيات الناجمة عنه بشأن الاستهداف وإرساء الشراكات والرصد والتقييم. وأحاطت اللجنة علما بأن الإدارة تتخذ بالفعل إجراءات حول التوصيات الخاصة بالنهوض بأنظمة وأدوات الرصد والتقييم التي تستخدمها مشروعات الصندوق لإدراج مؤشرات أداء رئيسية أكثر واقعية، وتطوير مناهج تدريبية على الرصد والتقييم لتعزيز بناء القدرات على مستوى المشروعات والمستوى الوطني، وضمان وجود دور أكثر محورية للإطار المنطقي في عملية التقييم الذاتي في فترة دورة المشروع بأسره، لضمان الاتساق مع منطق التدخل ونظرية التغيير. وكذلك فقد

رحبت الإدارة أيضا بتوصيات هذا التقدير الخاصة بالاستهداف وإرساء الشراكات، وسلطت الضوء على إدراج هذين المجالين بالفعل، والعمل عليهما في البرنامج القطري.

26- عبّر أعضاء اللجنة عن قلقهم بشأن تقرير إنجاز المشروع الذي بالغ في مدح الإنجازات وقلل من أهمية التحديات والنواقص، بعكس التقييم الذي خرج به مكتب التقييم المستقل. وأثار بعض الأعضاء تساؤلات حول من هو المسؤول، وكيف يمكن وضع هذا الموضوع في منظور تقييم الأثر، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف الواضح بين التقييم الذاتي والتقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل. وسلّط أعضاء اللجنة الضوء على الحاجة إلى أن تكون التقييمات الذاتية أكثر موضوعية ودقة وأن تسهم في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب. وأكّد أحد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى الإبقاء على مستوى كاف من الخبرات المتنوعة في بعثات الإشراف، وعلى تجنب تعيين مستشارين وطنيين كقادة لفرق الإشراف. واعترفت إدارة الصندوق بعدم الارتباط بين تصنيفات تقرير إنجاز المشروع ومكتب التقييم المستقل، مشيرة إلى أنه، ومنذ ذلك الحين، تبذل جهود متعمدة للتقليل من عدم الارتباط هذا.

27- وفيما يتعلق بالفترة الزمنية الطويلة بين التصميم والتنفيذ وبطء معدل التنفيذ، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأنه، وفي شعبة آسيا والمحيط الهادي، تتمثل الممارسة المتبعة حاليا في المصادقة على المشروعات التي لا يتجاوز طولها كحد أقصى ست سنوات. وأشارت الإدارة أيضا إلى المناقشات الجارية حاليا مع حكومة الصين لصياغة برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2016–2020، يعكس التوصيات التي خرج بها التقييم فيما يتعلق بإشراك الفقراء النشطين وتعزيز الشراكات والتغطية الجغرافية المركزة. إضافة إلى ذلك، فقد أكدت إدارة الصندوق أيضا، على أن ما من مشروع من المشروعات الأربعة الأخيرة التي تمت الموافقة عليها للصين تجاوزت مدته خمس سنوات. والإدارة تعمل حاليا مع الحكومة على ضمان إيجاد وكالة محورية لتنسيق الجهود في المحافظات المختلفة، وإدارة المعرفة التي تولدها المشروعات.

28- وسألت اللجنة عن كيفية مقاربة الصندوق للمناقشات مع الحكومة الصينية بشأن جدوى النهج التشاركية واستهداف الفقر، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استجابة إدارة الصندوق التي سلطت الضوء على الفقراء النشطين لا مدقعي الفقر كهدف أولي للصندوق. وعبرت إدارة الصندوق عن وجهة نظرها القائلة بأنه على الرغم من التنمية المضطردة في الصين، إلا أن البلاد لا تزال تواجه مهمة كبيرة للحد من الفقر واستئصاله. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الصين بلد يتغير بصورة سريعة ويتطلب مرونة في نهج الانخراط معه. ولتحقيق هذه الغاية، ينخرط الصندوق بصورة مستمرة في مناقشات مع السلطات الصينية لضمان اتباع النهج الأكثر ملائمة للاستهداف وغيرها من القضايا.

29- وأكدت الإدارة على أن القيمة المضافة لتدخلات الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مثل الصين تؤدي إلى إرساء الابتكارات والمعرفة العالمية التي تتأتى من تنفيذ المشروعات، والتي تتميز بالقدرة على المساهمة في الحوار السياساتي.

البند 6 من جدول الأعمال: التقييم التجميعي للأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب

30- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2016/92/W.P.5، بشأن التقييم التجميعي للأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وأشارت إلى أن هذا التقرير جاء في الوقت المناسب استجابة لطلب تقدم به الأعضاء خلال مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق.

31- ورحبت اللجنة بتوصيات هذا التقييم التجميعي بشأن الوضوح المفاهيمي والتوجيه العملي على المستوى المؤسسي لدعم الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب، ولتعميم أفضل لهذا التعاون في البرمجة القطرية، وزيادة ترتيبات التنسيق في الصندوق والتعاون بين شعبه المختلفة والشراكة مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. وبشأن التوصية الخاصة بإعداد منتظم للائحة بحلول التنمية الريفية، أشارت اللجنة إلى أنه بإمكان إدارة الصندوق تحري خيارات إرساء الشراكات مع الوكالتين الأخرتين في روما عندما توجد مثل هذه المنصات بالفعل.

32- وفيما يتعلق بأهمية التعاون مع الوكالتين الأخرتين في روما وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أوضحت إدارة الصندوق بأن هنالك العديد من الجهود التي تبذل بالفعل، مثل عقد مائدة مستديرة نظمتها الصين والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، للتعاون بين بلدان الجنوب والتي عقدت في سيانغ في الصين في يونيو/حزيران، ومعرض إكسبو دبي المخطط له حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

33- وعبرت اللجنة عن تقديرها لجهود الصندوق للترويج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي منذ عام 2008، من خلال التعلم من الأقران وتوليد الممارسات الجيدة كعنصر من عناصر التعاون الإنمائي. وأحاطت اللجنة علما باستجابة إدارة الصندوق لتقرير التقييم التجميعي، وبالعمل الجاري لتعزيز الهيكلية التنظيمية الداخلية للصندوق، وبخاصة من خلال إنشاء شعبة للاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي كنقطة مرجعية مؤسسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستعمل هذه الشعبة بشكل وثيق مع دائرة إدارة البرامج ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد وشعبة الاتصالات.

34- واستجابة لوجهة نظر عبرت عنها إدارة الصندوق، ناقشت اللجنة فيما لو كان من الضروري أن تتضمن تقارير التقييم التجميعي على وجه العموم توصيات لإدارة الصندوق. وأكدت اللجنة مجددا على أن التوصيات جزء هام من تقارير التقييم التجميعية ونصحت بأن تبقى التوصيات واستجابة الإدارة عليها جزءا من جميع هذه التقارير. إلا أن أعضاء اللجنة طلبوا من مكتب التقييم المستقل ضمان أن تكون التوصيات المنبثقة استراتيجية، وأن تضيف قيمة بما يتعدى التوصيات الواردة في التقارير التي استندت إليها.

35- وشجعت اللجنة إدارة الصندوق على إيضاح الأهداف، وعلى إيجاد فهم مشترك بين موظفي الصندوق وممثلي المجلس التنفيذي فيه على مسوغات ونُهج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكدت إدارة الصندوق أنها ستعد وثيقة توفر تعريفا عاما وتضع المخطط للأهداف والنهج المستخدمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي يستعرضها المجلس ربما في ديسمبر/كانون الأول القادم. وأعلمت الإدارة اللجنة بأن هنالك صياغة معدلة جديدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، لضمان أن تنص الاستراتيجيات القطرية الجديدة جميعها على نهج الصندوق لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال كل

من الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية في تنفيذ هذا التعاون، على الرغم من أن التقرير التجميعي قد تحرى في المقام الأول أنشطة الصندوق غير الإقراضية. ودعت اللجنة إدارة الصندوق لوضع نظام ملائم للرصد توجهه النتائج يمكّن من اقتناص لا النتائج فقط، وإنما أيضا مخرجات الأنشطة ذات الصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

36- وتساءل الأعضاء عن كيفية إدراج الفوائد من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار البلدان متوسطة الدخل ضمن استراتيجية الصندوق للانخراط في هذه البلدان، والتي يتم إعدادها حاليا. وأحاط الأعضاء علما بأنه، ومن خلال هذه الاستراتيجية، يمكن تحفيز البلدان متوسطة الدخل للانخراط بصورة أكثر نشاطا في جهود التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

37- وعبّر أحد الأعضاء عن أسفه لأن التقرير لم يعكس بصورة كاملة مبادئ شراكة بوسان لفعالية التعاون الإنمائي، والتي في الوقت الذي تعترف فيه بخصوصية التعاون بين بلدان الجنوب، تسلط الضوء أيضا على أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب يتشاطران جملة من المبادئ والغايات المشتركة للفعالية الإنمائية، بما في ذلك الاتفاق على زيادة الجهود الرامية إلى فك الروابط المتعلقة بالمعونة. واقترح مكتب التقييم المستقل بأن دعم الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يتألف أيضا من "نشر الفرص المتاحة للبلدان متوسطة الدخل وشركاتها الخاصة للاستثمار في التنمية الزراعية في بلدان ثالثة" قد لا يكون بالتالي متسقا مع مبادئ شراكة بوسان. كذلك فقد أشارت اللجنة أيضا إلى الافتقار إلى أي مقارنة مع الصيغ الأخرى من التعاون مثل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والإخفاق في توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه مصرف دول البريكس الإنمائي الجديد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومستوى التفصيل الوارد في الجزء التمهيدي من هذا التقرير. واستجابة لذلك أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن إدراج مثل هذا السياق التاريخي كان ضروريا نظرا لطول مدة التعاون بين بلدان الجنوب.

38- وحول موضوع آخر، طلب أحد الأعضاء بعض المعلومات عن التقييم التالي الذي سيعده مكتب التقييم المستقل. وذكّر المكتب اللجنة بأنه قد تم إجراء استعراض أقران لمهمة التقييم في الصندوق للفترة 2009–2010، ونجم عن ذلك تعديل لسياسة التقييم في الصندوق عام 2011، والتي هي حاليا نافذة المفعول. وأشار المكتب إلى استعداده للشروع باستعراض جديد لمهمة التقييم في الصندوق، إذا ما طلبت الهيئات الرئيسية في الصندوق ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال: التقييم التجميعي المشترك لانخراط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق في تنمية المراعي

39- استعرضت اللجنة التقييم التجميعي المشترك لانخراط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق في تنمية المراعي، كما هو وارد في الوثيقة EC 2016/92/W.P.6، ورحب الأعضاء بحرارة بمكتب التقييم في المنظمة، وبفريق إدارة وموظفي المنظمة الذين جاؤوا للمشاركة في هذا النقاش.

40- ورحبت اللجنة بالجودة العالية لأول تقييم تجميعي مشترك تجريه منظمة الأغذية والزراعة والصندوق حول تنمية المراعي وإعداده في الوقت الملائم على ضوء الأهمية المتنامية للنظم الرعوية. وأشار الأعضاء إلى أن هذا التقرير يمثل فرصة للمنظمتين لتحديد مجالات التعاون المحتملة بينهما، نظرا لأهمية الرعي كمجال للترويج للتنمية الريفية والزراعية المستدامة والشمولية في العديد من البلدان النامية.

41- وأحاط أعضاء اللجنة علما بمخرجات التقييم، مثل أهمية ضمان تحرك الرعاة، والتحديات في وجه إدارة أفضل للمياه والمراعي في سياق تغير المناخ، والحاجة إلى إدماج أفضل لشواغل التمايز بين الجنسين في أنشطة المنظمتين، والحاجة إلى الفصل الواضح بين تنمية المراعي وتنمية الثروة الحيوانية، والحاجة إلى الرصد وإلى التعلم المؤسسي.

42- وأشارت اللجنة إلى أن التقييم لم يقم بمقارنة نتائج الوكالتين. ودعمت وجهة النظر القائلة بأن تقارير التقييم المشتركة المستقبلية يجب أن تولد توصيات ودروس متمايزة لكل من المؤسستين. وأحاط مكتب التقييم علما بهذه النقطة، ووافق على أخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقييمات المستقبلية.

43- ورحبت اللجنة أيضا بتركيز إدارة الصندوق على استراتيجية إدارة المخاطر مقارنة مع الحد من المخاطر في مضيها قدما، كما أوصى به التقييم. وعلى وجه الخصوص، فقد حظي نهج إعداد إدارة لمخاطر السياق واستراتيجيات للصمود، بمشاركة الأشخاص المرجعيين المحليين بتقدير كبير. وأحاطت اللجنة علما بالتزام الإدارة بتحري السبل لتعزيز انخراطها في المراعي، بما في ذلك الحاجة إلى سياسة شاملة جديدة، وإلى بناء القدرات الداخلية، والتعلم الخاص بالنظم الرعوية والرعي لتعزيز أفضل لتصميم وتنفيذ البرامج ذات الصلة.

44- وفيما بتعلق بالحاجة إلى المبادئ المتينة للانخراط في الرعي، أكد أعضاء اللجنة على حاجة الصندوق لتطوير المبادئ التوجيهية التشغيلية، لا مجرد وضع مذكرة "للقيام بالأعمال"، لضمان التنفيذ الفعال لأنشطته ذات الصلة بالرعي. وأشار أعضاء اللجنة أيضا إلى أن الأنشطة الرعوية لا تقتصر على المناطق القاحلة وشبه القاحلة فقط، وإنما أيضا تمارس في المناطق الجبلية، وبهذا الصدد أشارت إدارة الصندوق إلى أن التنمية التي تتمحور حول البشر، هي أولوية الصندوق الأولى.

45- ومع تقديرها لمنظور إدارة الصندوق بشأن أهمية الترويج لاستقطاب تأييد الرعاة والتأييد للرعاة، سلطت اللجنة الضوء على أن كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في موضع يسمح لهما بزيادة نشطة في انخراطهما في حوار السياسات على المستويين الوطني والدولي.

البند 8 من جدول الأعمال: المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2017

46- نظرا لأن جداول أعمال الوكالات الثلاث في روما مزدحمة للغاية، فقد تمت الموافقة على التواريخ المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2017، كما هي واردة في الوثيقة EC 2016/92/W.P.7.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

47- وافقت اللجنة على إدراج عرض الاتفاقية المعدلة للاتساق بين نظم وأساليب التقييم المستقل والتقييم الذاتي على دورة اللجنة المقررة في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وسيتم نشر نسخة جديدة معدلة من وثيقة "جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2016" على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء تحت الدورة التسعين للجنة التقييم. وسيضم جدول الأعمال المنقح هذا بندا إضافيا لمناقشته في دورة أكتوبر/تشرين الأول، ودورة إضافية وافقت عليها لجنة التقييم سابقا، تعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

48- ونظرا لمحدودية الوقت والحاجة إلى مناقشات مستفيضة، فقد تم تأجيل البند الذي أثارته هولندا فيما يتعلق باسم اللجنة إلى الدورة الثالثة والتسعين المقرر عقدها في سبتمبر/أيلول 2016.

49- وفي ختام الدورة، شكر رئيس اللجنة جميع أعضائها على مشاركتهم النشطة في مداولاتها المثمرة، علاوة على مكتب التقييم المستقل وإدارة وموظفي الصندوق، والأمانة، والمراسلين، والمترجمين الفوريين على دعمهم. كذلك أشاد الرئيس بصفة خاصة بالمساهمة القيّمة والنشطة لممثل فرنسا في اللجنة، واغتنم هذه الفرصة لوداع جميع أعضاء اللجنة، لأنه هو أيضا سيعود إلى عاصمة بلاده قريبا.